ANNEX 16

PUBLIC

REDACTED VERSION

Libya Country

دولة ليبيا

ATTORNEY'S GENERAL OFFICE

مكتب النائب العام

التاريخ : / / هـ.

الموافق : / / م.

الإشاري : .....

LBY-OTP-0053-0259

السيـــدة/ فاتو بنسودا

(المدعى العام بالمحكمة الجنائية الدولية)

تحية طيبة

نتقدم إليكم بداية بكل الشكر ونثمن جهودكم على ما تقدمونه من جهد ودعم للأجهزة القضائية في الدولة الليبية في سبيل إرساء مبادئ دولة العدالة وسيادة القانون .

وإذ نشير إلى كتاب قسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الحامل للرقم الاشاري **UNSMIL/HRD/2016-43** بتاريخ 20 سبتمبر 2016؛ الذي أشير فيه إلى أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا والمفوضية السامية في حقوق الإنسان تعتزمان أصادر تقرير حول عددا من رموز النظام السابق في القضية رقم **630** لسنة **2012** ، وما انتهى إليه الأمر بشان إبداء أي ملاحظات حول مسودة التقرير مساهمة في خدمة العدالة بالدولة الليبية.

وإيماءً إلى ماورد بكتابنا الحامل للرقم الإشارى 6.5.2453 بتاريخ 2016/4/19 الذي تضمن الرد على كتاب البعثة الحامل للرقم الإشارى 24 /2016 المؤرخ في 14 ابريل من سنة 2016 . بشأن طلب الرد على بعض الاستفسارات التي وردت بالكتاب المذكور

لـــذلك

نؤكد لكم قبل إبداء ما لدينا من ملاحظات على مسودة التقرير المشار إليه أعلاه ،بأن العملية القضائية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية مرسوم سيرها بكل مراحلها بموجب الإحكام الإجرائية المحددة سلفا ؛ وهى بالأساس تحافظ على التوازن الضروري بين حماية الحرية الشخصية ومصلحة الفرد وبين حماية مصلحة المجموع وحق المجتمع في الاقتصاص من المذنب لإخلاله بالدعامات الأساسية لأمنه والدعامات التي تدعم هذا الأمن.

ونظرا لأن القواعد الإجرائية غالبا ما تتحقق من خلالها الضمانات المقررة لكل من تتخذ في مواجهته الإجراءات المتعلقة بالتحقيق والمحاكمة ،كان جزاء مخالفتها البطلان كلما أتصل الإجراء المتخذ بالحقوق الأساسية للفرد.

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya

العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا

www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 :ص.ب Tel.+218 21 361 0004 .هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463 .هاتف المناوبة المسائية

Libya Country

دولة ليبيا

ATTORNEY'S GENERAL OFFICE

النائب العام

مكتب النائب العام

التاريخ : / / هـ.

الموافق : / / م.

الإشاري : .....

وتأسيسا على هذا النظر فأنه لانفكاك للنيابة العامة عن الالتزام بما توجبه هذه القواعد عند أداء العمل المنوط بها.

ولما كان الأمر لا يتطلب التذكير بأن من البديهيات أن القضاء سواءً في مرحلة التحقيق أو المحاكمة معنى بتطبيق القوانين الإجرائية والموضوعية النافذة لا بسنها أو تعديلها، أو سبق وأن كانت له الخيرة فيما يرى أنه حريا بالتطبيق والابتعاد عن سواه من قواعد.

و كانت معايير المحاكمة العادلة قد استقرت بعد أن صدرت بوجوب التزامها عدة إعلانات وأبرمت بشأن إرسائها عديد الاتفاقيات الدولية التي تناهض ألوان الإكراه والتعذيب الواقع على المتهمين والسجناء والتي قررت وجوب توافر الضمانات الكفيلة لمنع جميع أشكال التعذيب وممارسة الأعمال الحاطة بالكرامة الإنسانية قبل وأثناء مرحلة المحاكمة وأكدت على ضرورة تضمينها التشريعات المحلية والعمل على ملائمة القائم منها مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

فأنه كان لزاما علينا القول بأن تقييم المحاكمات من خلال الضوابط النموذجية المعدة لضمان المحاكمات العادلة ينتهي إلى نتيجة غير منطقية في الغالب لأن مراجعة القوانين شي وتقييم المحاكمات من خلال المعايير شي أخر ولا ينهض أساسا سليما لصحة التقويم وهذا الأمر مرجعه أن الحكم الصادر عن القضاء أما أن يكون حكما مخالفا للقانون النافذ أو حكما ألتزم القانون النافذ أو أن يكون منتقدا باعتباره حكما سيئا لافتقاره لما توجبه العدالة إلا أن مصدره ألتزم القانون.

وعلى ذلك فان أمر تقييم المحاكمة والإجراءات التي سبقتها ينبغي دائما أن يكون من باب التعليق على الأحكام الصادرة والإجراءات السابقة للمحاكمة من حيث التزام القانون المحلي النافذ وقت اتخاذ الإجراء أو صدور الحكم ؛لينتهي الامر إلى التوصيات بتعديل القوانين النافذة بما يتلاءم مع القوانين الأساسية أن وجد بها خرق .

والمعايير الدولية للمحاكمات العادلة لا تخرج بأي حال عن القواعد الأساسية التي تضمنها القانون الأساسي أو القواعد ذات الصبغة الدستورية.

وبناء على هذا التقديم

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya

العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا

www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب :Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة .Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية

Libya Country

دولة ليبيا

ATTORNEY'S GENERAL OFFICE

مكتب النائب العام

التاريخ : / / هـ.

الموافق : / / م.

الإشاري : .....

نفيـــدكـــم

بأنه بمطالعة مسودة التقرير المعدة من قبل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حول محاكمة سبعة وثلاثون متهم جميعهم كانوا من قيادات النظام السابق بمناسبة متابعة رصد الإجراءات القضائية في القضية رقم 630 لسنة 2012.

وإلى ما ورد بمقدمة التقرير المعد للنشر من قبل بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وإلى ماورد به من إشارة تفيد بأن هذا التقرير يرصد المحاكمة التي انعقدت في الفترة الممتدة بين شهر مارس من سنة 2014 وحتى شهر يونيو من سنة 2015 التي حوكم فيها سبعة وثلاثون شخصا من قيادات نظام القذافي سبق وان اتهموا بارتكاب جرائم خلال الانتفاضة والنزاع المسلح سنة 2011 ويقيمها من منظور التزامات الدولة الليبية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة استنادا إلى عملية الرصد التي قام بها قسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون لذي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

و إلى ما ساقه معد التقرير في عجز مقدمته حول وجود عدة مأخذ خطيرة متعلقة بالمحاكمة العادلة خلال مرحلة المحاكمة وأثناء المحاكمة إضافة إلى عدم التحقيق في ادعاءات خطيرة بوقوع التعذيب وغير ذلك من شواغل حقوق الإنسان إلى تقويض الفرص التي قدمتها المحاكمة وقد أظهرت هذه الشواغل جوانب قصور كبيرة في النظام الجنائي يتعين معالجتها بشكل خاص من خلال إصلاح تشريعي مؤسسي.

ونظر لان مسودة التقرير قد تضمنت عديد البنود التي وردت من خلالها عدة ملاحظات هنا وهناك دون أن يكون هناك إطار محدد لها باعتبار أن مرحلة التحقيق منفكة الصلة عن مرحلة المحاكمة وهذه الأخيرة لا صلة لها بمرحلة

LBY-OTP-0053-0261

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya

العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا

www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 :ص.ب Tel.+218 21 361 0004 .هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463 .هاتف المناوبة المسائية

Libya Country

دولة ليبيا

ATTORNEY'S GENERAL OFFICE

مكتب النائب العام

التاريخ : / / هـ.

الموافق : / / م.

الإشاري : .....

تنفيذ العقوبة أو بطرق الطعن في الأحكام الصادرة ؛ ولكل منها هيئة قضائية تعنى بأداء أعمالها.

غير أن النيابة العامة بحكم عملها والاختصاصات المناطة بها باعتبار أن كل المراحل جزء من الخصومة الجنائية.

رأينا تتبع ما شهد به معدي التقرير على أنه خرق أو شواغل لها اتصال بحقوق الإنسان أو حيف بالمتهمين وبعد عن الالتزام بمعايير المحاكمات العادلة.

وفى هذا الصدد نؤكد بأنه بعد إطلاع النيابة العامة لدولة ليبيا على مسودة التقرير ، رأينا أنه يحمل عديد المغالطات بشأن سير التحقيقات في القضية رقم 630 لسنة 2012 وقد بني عدد أخر من الانتقادات الواردة على غير أساس ومعلومات بعيدة عن الواقع ولا تجد لها بأوراق القضية المشار إليها صدى.

وهذا الأمر مرجعه بالأساس أن القاعدة في العمل القضائي أنه عمل مكتوب يتم من خلال أثبات الإجراءات كيما يتم الوقوف على صحتها وتقييمها وفقا للمقتضيات القانونية.

إما مراجعة التشريعات النافذة فهو أمر أخر وقد نظم شأن إصلاحها بطرق وقنوات أخرى ومن مدة ليست بالقريبة بل أن أمر مراجعتها قد سبق سنة 2011 .

الامر الذي يجعل من تقييم العمل القضائي من خلال القوانين النافذة يؤدى إلى وضع القائمين على هذا المرفق في موضع المقصر المجحف البعيد عن العدالة وهو قول غير سديد يبعث على الشك لوضوح أن الامر قد نحى إلى محاكمة القضاء الليبي والحكم الصادر عنه وهو تدخل صارخ وتعدٍ على أحدى السلطات من خلال الدعوى إلى إشاعة عدم استقلالها ورضوخها لإطراف خارج نطاق العمل القضائي.

ألا أننا مع ذلك نجد أن الامر يتطلب الرد لعل ذلك يصيب جزء من انتقاد مرجعه عدم الإلمام بوقائع الدعوى التي رفعت عنها القضية رقم **630** لسنة **2012** أو عدم الإحاطة بالأحكام الموضوعية والإجرائية الجنائية النافذة بالدولة الليبية أو أبتناء بعض الملاحظات على رصد تم قبل مباشرة التحقيق أو بناء على معلومات لم يتم

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya

العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا

www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب. Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة. Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية

التحقق منها بشكل وافي يضمن أن تكون تلك المعلومات أساسا لهذا التقرير وفيما يلي **نورد الاتى** :

بالإطلاع على مسودة التقرير ورد به إشارة إلي القضية رقم **630** لسنة **2012م** وإشارة إلى أن الحكم الصادر بالقضية وإجراءات المحاكمة واعتبار هذه المحاكمة هي الابرز في محاسبة رموز النظام السابق ، وقد تناول هذا التقرير عدة نقاط بارزة نفيدكم بشأنها بما يلي تباعا/

- **كان يمكن أن تمثل محاكمة المسئولين فرصة تاريخية لبناء سجل عام بالانتهاكات التي أرتكبها النظام السابق واعطاء تفاصيل حول الادوار التي قام بها المسئولون رفيعو المستوى.**

هنا نؤكد بأن أمر تحقيق الوقائع التي رفعت عنها القضية رقم **630** لسنة **2012م** هي وقائع حقيقية ثبت بالدليل أن هناك أشخاص طبيعيين كانت لهم سلطة القرار قد ارتكبوها وصحة نسبتها إليهم تنفيذا لدوافع مختلفة و رجاء لغايات متباينة .

ونظرا لأن العمل القضائي عمل مكتوب والتحقيقات التي رفعت عنها الدعوى كانت من واقع الانتهاكات التي ارتكبت خلال سنة 2011 وكانت مدونات محاضر تحقيق النيابة العامة قد تضمنت تفصيلا للوقائع وبيان لشخصيات الفاعلين والشركاء الذين ارتكبوا تلك الوقائع.

فأن الأمر يصار إلى أن القول بأنه كان يمكن أن تعتبر المحاكمة فرصة تاريخية لتسجيل الانتهاكات المرتكبة هو من قبيل رمى الكلام على عواهنه ولا يقبل ألا في سياق أن القضاء الليبي خلال مرحلة المحاكمة أو قبلها قد قصر عمدا في تسجيل الانتهاكات التي تمت خلال سنة 2011 وهو أمرا غير مقبول ويسئ إلى إحدى السلطات وما يفترض فيها من نزاهة وحرص على حماية الحقوق والحريات العامة .

ولعل الاطلاع على مدونات محاضر التحقيق في القضية 630 لسنة2012م بشيء من العناية من قبل مختصين بالعمل القضائي ؛وفهم أركان الجرائم المسندة للمتهمين والوقوف عند العناصر المشكلة لركنها المادي والاطلاع على التحقيقات التي تمت في مئات البلاغات المرفوعة كفيل بالرد على هذا النقد.

- **مثلت المحاكمة تقدما ملحوظا مقارنة بالمحاكم الصورية التي أقيمت تحت نظام معمر القذافي.**

لعلنا هنا نجد أنفسنا ملزمين بالرد لا لشيء غير أن هذا الامر به إجحاف وتعد على قيمة القضاء الليبي وهذا مرجعه الجهل بتاريخ هذا القضاء وعدم الإلمام بالتنظيم القضائي الليبي قبل وبعد سنة 2011 وعدم الدراية بولاية كل من القاضي الطبيعي وما أسند إلى القضاء الاستثنائي .

فالقول بأن المحاكمة قد شكلت تقدما ملحوظا بالمقارنة مع المحاكم الصورية التي أقيمت أبان فترة حكم النظام السابق يحصر الأمر في مرحلة المحاكمة وهو قول مردود والمقارنة في هذا الشأن تشكل حط من قدر السلطة القضائية وتعدي على هيبتها ووصف جلستها بالصورية هو قدح في نزاهتها واستقلالها ،إضافة إلى أن تقييمها في هذا الإطار يجعل من الواقع كفيل بالرد على هذا النقد ذلك انه كان ينبغي عند إيراد هذا البيان أو الرغبة في ذلك الوقوف عند معني المحاكم الصورية العلنية التي تكون فيه المحكمة مصدرة الحكم قد قررت مسبقا - قبل عقد جلسات المحاكمة – الواقعة التي ارتكبها المتهم وانتهت إلى تجريمه بها، لتكون الوظيفة الفعلية للمحكمة شكلية هدفها الوحيد هو تقديم الحكم لعامة الناس على أنه حكم وافق صحيح القانون .

في حين أن المتهمين بأوراق القضية رقم 630 لسنة2012م مثلوا أمام قاضيهم الطبيعي وهو القاضي المختص الذي حدده القانون وقت ارتكابهم الوقائع المسندة إليهم وهو قاض ينتمي إلى التنظيم القضائي وقد توافرت في المحكمة الشروط التالية/

Libya Country
دولة ليبيا
ATTORNEY'S GENERAL OFFICE
مكتب النائب العام
التاريخ : / / هـ
الموافق : / / م
الإشاري : .....

1/ المحكمة محدد اختصاصها بقانون صادر خلال خمسينات القرن الماضي.

2/ إنشاء المحكمة وتحديد اختصاصها كان ولازال قائما على قواعد مجردة سنت قبل وقوع الفعل المجرم.

3/ المحكمة دائمة.

ولذلك لنا أن نتسأل عن الصورية التي ساقها معد التقرير ومن أين له هذا النظر وما دليله على ذلك وكيف استقر الامر لديه عن الشكلية التي تحسن أدائها عند إصدار الأحكام القضائية في هذا المرحلة .

- **بعثة الامم المتحدة اعربت عن قلقها من أن الإجراءات معيبة ولم تلتزم بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة على النحو الأتي:**

1/ هناك ادعاءات باعتقال المتهمين دون أوامر اعتقال وتعرضهم للاحتجاز الانفرادي المطول.

من المعلوم أن الادعاء والشكوى حق مكفول لكل إنسان ،وهو حق حمايته أمر واجب على كل السلطات المعنية بإنفاذ القانون وأمر بحثه من الأساسيات أثناء تأدية أعمالها دون افتراض صحته من عدمها ،غير أن هذا الامر يتطلب من متلقي الادعاء أو الشكوى البحث بشيء من الدقة في صحة المعلومات الواردة له.

وفى هذا الشأن كان يجب قبل أثبات القلق الذي خالج بعثة الأمم المتحدة بمسودة التقرير تمهيدا لنشره أن تبحث في قانونية الاعتقال من واقع أوراق القضية رقم **630**لسنة**2012** .

ولان ذلك لم يتم نفيدكم و نؤكد لكم وقولنا هذا سنده الأوراق:

1/ أن النيابة العامة سلطة قضائية لها إصدار أمر الحبس الاحتياطي في مواجهة المتهمين طبقا لاحكام والقوانين ذات الصلة بعملها بعد إحاطة المتهم بالواقعة المنسوبة إليه.

2/ كل المتهمين بالأوراق تم حبسهم بمعرفة النيابة العامة وقرارات حبس المتهمين مثبتة بأوراق القضية رقم **630** لسنة **2012**م والقول بأن هناك متهمين تم

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب :Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة .Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية

Libya Country

دولة ليبيا

ATTORNEY'S GENERAL OFFICE

النائب العام

مكتب النائب العام

التاريخ : / / هـ

الموافق : / / م

الإشاري : .....

اعتقالهم دون أمر السلطة القضائية قول غير دقيق ويستحيل أن يتصل القضاء به طبقا للأحكام القضائية المعمول بها.

3/ أن استمرار حبس المتهمين في القضية 630 لسنة 2012 م منذ الأمر بحبسهم من قبل النيابة العامة وحتى تقديمهم للمحاكمة؛ بعد انتهاء المدة المقررة للنيابة العامة كان بناء على قرارات صادرة عن المحكمة المختصة بالبث في طلب مد حبسهم خلال المدة القانونية.

4/ أن الاطلاع على محاضر مد حبس المتهمين كفيل بالرد الشافي على هكذا أدعاء.

5/ الاحتجاز الانفرادي له صلة مباشرة بالقانون المنظم لإدارة السجون وحق الاتصال وأمر فرضه يتعلق بسلوك المتهم ولا يقبل استمراره ألا خلال فترة معينة يحددها من خوله القانون هذا الامر ؛ وهو أمر ذي صلة مباشرة بالتقرير المعد عن السجون غير أنه وبعيدا عن تفصيل هذه الأحكام نؤكد أن أوراق القضية رقم 630 لسنة 2012م خالية من اتخاذ النيابة العامة لقرار قضائي يفرض هذا الامر على المتهمين وليس بالأوراق ما يفيد أن هناك دليل رفعت به الدعوى في مواجهة أحد المتهمين تم تحصيله وهو بهذه الحالة.

6/ إن الإشارة إلى أنه قد تم حجز عدد من المتهمين في القضية رقم 630 لسنة 2012م لمدد طويلة دون إتاحة إمكانية الوصول إلى السلطات القضائية،والطعن في قانونية احتجازهم ،واحتجاز سيف الإسلام القذافي في مدينة الزنتان دون التواصل مع أطراف خارجية ،والقبض على ستة متهمين سبق وأن كانوا موظفين بوكالة المخابرات الليبية لم تتواصل بعثة الأمم المتحدة معهم وكانوا في شبه عزلة تامة وقد رصدت بعثة الأمم المتحدة نمط عام من التعذيب في مكان احتجازهم ،وقد افتقر وضعهم إلى الاتصال بالعالم الخارجي ؛وهذا الامر يفتقد إلى الطرح الموضوعي الدقيق و به ربط غير مبرر يشف على الرغبة في كيل الشواغل المتصلة بحقوق الإنسان ونسبتها إلى الإجراءات التي تمت بمناسبة القضية 630

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya

العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا

www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية

لسنة 2012م ، ذلك أن التقديم والطرح بالطريقة التي ذكرت سلفا يبعث للمتلقي فكرة أن الاحتجاز تم بمناسبة القضية المشار إليها إن كان هناك احتجاز غير شرعي أو احتجاز يخضع لتقدير السلطات ،في حين أن الأمر على خلاف ذلك ؛حيث أن النيابة العامة باشرت التحقيقات فور وصولها إلى كل المذكورين وأمرت بحبسهم احتياطيا وفقا لأحكام القانون بعد أحاطتهم بالتهمة المسندة إليهم .

7/ أن التحقيقات التي كانت أساسا لتقديم المتهمين إلى المحاكمة في القضية رقم 630 لسنة 2012م تمت في مواجهة المذكورين في البند سادسا بمعرفة النيابة العامة ولم يتم الاستناد إلى أي تحقيقات أو إجراءات استدلال اتخذت من أي جهة أخرى.

8/ إن الضمانات القضائية التي التزمت النيابة العامة بالوقوف عندها ومراعاة الأحكام المتعلقة بها والتي أشار واضعو التقرير إلى أن القانون 38 لسنة 2012م بشان بعض الإجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية قد حد منها وحجبها ،هو قول غير صحيح وفيه فتأت على النيابة العامة ورمي تحقيقاتها بعيب البطلان دون أن يكون هذا القول له سند قائم لذي من قال به ، وهذا الامر مرجعه إن معد المسودة لم يربط بين الإجراءات المتخذة وما يوجبه القانون رقم 38 لسنة 2012م المشار إليه سلفا ليكتشف إن النيابة العامة لم تستند إلى هذا القانون ولم تتخذ أي استدلالات منحها القانون المشار إليه الحجية أساسا لتحقيقاتها ولم ترفع الدعوى الجنائية وتتحدى الخصوم أمام المحكمة بأي دليل أسفرت عنه الاستدلالات التي استند من اتخذ الإجراءات بمناسبتها على هذا القانون.

9/ إن الإشارة إلى عدم دستورية القانون المشار إليه والاستناد إلى الدفع بعدم دستوريته لنعت أي إجراء من إجراءات التحقيق بعدم الدستورية لا ينهض سببا للطعن أو القول بأن هناك عيب شاب الإجراءات التي اتخذتها سلطة التحقيق ذلك انه ولئن كانت هذه الإجراءات لم يكن القانون المذكور سندا لها إلا أنه لا ضير

بأن نقول أن القانون يظل ساريا طالما لم يلغي بنص صريح أو يستنسخ أو يحكم بعدم دستوريته ، وقد اتخذت كافة إجراءات التحقيق والمحاكمة في ظل سريانه ونسبة عدم قبول الدفع إلى المحكمة والقول بأنها لم تحل هذا الدفع إلى الدائرة الدستورية هو أمر يشوبه عدم الإلمام بقانون المحكمة العليا وطرق الطعن بدستورية القوانين لا يسع المجال لذكره إلا إننا نذكر بضرورة مراجعته لبيان فائدة هذا النقد وصحته.

10/ أن ما أورده التقرير من أن هناك تحقيقات كانت بأستجواب المتهم/ **محمد الزوي ليلا** وقد أثارت مخاوف محاميه وقد رفضتها المحكمة بقولها (**إن الادعاء له السلطة المطلقة في تحديد زمن ومكان التحقيق وأخذه كمأخذ على الإجراءات التي تمت في القضية لا يجد له أساسا وذلك لان القضاء العالي بليبيا قد استقر على إن للمحقق سلطة اختيار الوقت والزمان الملائم في حدود القوانين واللوائح)** ولعل مراجعة ملف القضية بشئ من التمعن يظهر معه التزام هذا النظر سيما وان المتهم المذكور وبعض المتهمين الآخرين هم من طلب استجوابهم ليلا لسبب لا يسع النيابة العامة إلا الوقوف عنده وتلبيته بل كان يجب عليها اتخاذه دون طلب وذلك لقيام المتهمين بأداء فريضة الصيام خلال شهر رمضان.

- **2/ إيداعهم بمقار احتجاز غير رسمية وتعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة.**

أن صلاحيات النيابة العامة في حبس المتهمين تقتضي بالضرورة إيداعهم بمؤسسات تابعة للدولة وهو أمر تقتضيه القواعد القانونية ذات الصلة بعمل النيابة العامة، وان القول بأن إيداع المتهمين كان بمؤسسات غير شرعية هو قول مردود عليه لافتقاره إلى السند وذلك للاتي:

- النيابة العامة من خلال عملها أمرت بحبس المتهمين بالقضية رقم **630** لسنة **2012م** بمؤسسة تابعة لجهاز الشرطة القضائية وهي خاضعة لوزارة العدل ويمكن الرجوع إلى أوراق أوامر الحبس بالقضية المذكورة ليتضح جليا أن النيابة أمرت بإيداعهم في **مؤسسة الإصلاح والتأهيل الهضبة ومؤسسة الإصلاح و التأهيل الجوية.**

- تأسيسا على ما سلف يتضح جليا أن من اعد التقرير قد غاب عنه أن المؤسستين سالفتي الذكر تم إنشاؤهما بموجب قرارات صادرة عن السلطة المختصة وفقا للأحكام القوانين والقرارات ذات الصلة وكان يفترض أنه كان على علم بها عند الحديث عن أوضاع السجون الليبية من قبل فرق الرصد مع السلطات الليبية المختصة.
- وعلى ذلك نؤسس أيضا أن فرق الرصد كانت على علم بان المؤسستين تابعتين خلال وبعد حبس المتهمين للسلطات الليبية ويستشف ذلك من خلال التنسيق مع السلطات الليبية التنفيذية واخذ الإذن من السلطة القضائية عند زيارة فريق الرصد للمتهمين بمحبسهم وهذا الأمر يجعل مما ذكر غير قائم على أساس من الواقع.
- لقد ورد بالتقرير أن بعض المتهمين في القضية رقم **630** لسنة **2012**م قد تقدم من يتولى الدفاع عنهم بادعاءات التعرض للتعذيب ومن ذلك ما أثاره المحكوم عليهما **عبدالله السنوسي وابوزيد دورده** ، وعلى حسب علم بعثة الأمم المتحدة لم تأمر بالتحقيق رغم استكمال الإجراءات وإرسالها إلى النيابة العامة وقد خلى الأمر من التحقيق في وقائع التعذيب وقد اسند أمر إثبات أن هناك تعذيب إلى المتهم في حين أن الأمر يقتضي أن يقع على عاتق الدولة عبء إثبات أن أقوال المتهم كانت بمحض إرادته وأكد معد التقرير على أن محامي المتهم عبدالله السنوسي أكد على أن موكله قد وضع توقيعه على ورقة بيضاء وقدتم تهديده أن لم يؤكد على هذه الاعترافات أمام النيابة العامة ،إضافة إلى أن **عبدالله السنوسي** أكد على أنه تعرض للاعتداء أثناء الاستجواب بخصوص وقائع قضية **سجن ابوسليم** سنة **1996**م وهذا القول يتطلب الرد عليه من عدة أوجه/

أولا:- هناك خلط بين أن يتقدم محامي المتهم أو المتهم شخصيا ببلاغ يفصح فيه أمام سلطة قضائية عن وقائع تعرضه للتعذيب وما يوجبه القانون من اتخاذ إجراءات في مثل هذه الحالات، ومع تسليمنا الكامل بأن الأمر المتعلق

بالتعذيب وسوء المعاملة هو حدث جلل يتطلب الأمر الوقوف عنده والبحث عن مرتكبيه واثبات الظروف والملابسات التي ارتكب فيها وهو التزام تفرضه القوانين واللوائح النافذة ، وبين الأقوال التي تتضمن إقرارا أو اعترافا وعزى المتهم قوله لها إلى انتزاعها بالإكراه والتعذيب ، وأنه ولئن كان الأمر يشكل جريمة في الحالتين إلا أن الأمر ليس كذلك من حيث الآثار ،وهذا الأمر مرجعه أن القول بالتعذيب في الحالة الأولى بلاغ بينما البلاغ في الحالة الثانية جاء بمناسبة دفع يجب قيام الدليل على أن لهذا التعذيب صلة مباشرة بالدليل وفي القضية رقم 630 لسنة 2012م يلاحظ الآتي/

- أن المتهمين المذكورين لم ترفع الدعوى الجنائية في مواجهتهم استنادا إلى أي اعتراف تم أمام سلطات الاستدلال ولم تتخذ أي محاضر استدلال أساسا للتحقيقات التي تمت بمعرفة النيابة العامة.
- لسنا بحاجة إلى تذكير معد التقرير بحكم أنه ذي خبرة قانونية حسب ما ورد بصدر هذا التقرير إلى أن النيابة العامة هي سلطة قضائية.

- **3/ بسيطرة الجماعات المسلحة المناهضة لنظام القذافي على طرابلس تم ألقاء القبض على أشخاص يشتبه أنهم موالون لنظام القذافي ومن ضمنهم المتهمين وتم احتجازهم من قبل جماعات مسلحة قاتلت ضد النظام وتولت فيما بعد مهام إنفاذ القانون ومما يدعو للقلق وجود تقارير تفيد أن أعضاء في جماعات مسلحة وغيرهم من الإطراف غير القضائية هم من أجرى التحقيقات الاولية مع المتهمين في القضية رقم 630 لسنة 2012 وذلك دون حضور محامين ومع ذلك رفضت المحاكمة الشواغل المرتبطة بعدم قانونية القبض والاحتجاز واجراءات التحقيق.**

وفي هذا الصدد نؤكد بأنه ولئن كان هناك قبض أو اعتقال من قبل الجماعات المسلحة ألا أن ما يدعو للاستغراب هو كيفية الربط بين تلك الوقائع وبين

الإجراءات المتخذة بمناسبة تحقيق القضية رقم 630 لسنة 2012م ومما يؤخذ على ما أورده التقرير في هذا الشأن الآتي/

- النيابة العامة هي من أمرت بحبس المتهمين احتياطيا بموجب أحكام قانون الإجراءات الجنائية ومن تم لا محل لهذا القول والربط بينه وبين القضية 630 لسنة 2012م.
- المتهمين بالأوراق تم إيداعهم بالسجن بناء على أوامر قضائية وقد تم نظر معقولية استمرار حبسهم قضاة المحاكم المختصة وفقا لإحكام قانون الإجراءات الجنائية الليبي.
- أن القول بان هناك جماعة مسلحة وإطراف غير قضائية ليست من النيابة العامة قامت باستجواب المتهمين في القضية 630 لسنة 2012م وقد كانت هذه الاستجوابات مدعاة للقلق ،هو قول مردود ويبعث على الشك في إلمام معد التقرير في القضية رقم 630 لسنة 2012م ذلك أن الاستجواب هو إجراء من إجراءات التحقيق ليس لغير النيابة العامة وقاضي التحقيق مكنة إجرائه والقول بان هناك استجواب تم لإطراف القضية من قبل إطراف غير قضائية قول غير صحيح ولا يجد له صدى بأوراق القضية التي خلت من أي استجوابات قام بها أشخاص غير القائمين على أعمال النيابة العامة والقول من قبل معد التقرير بأن السلطات الليبية سعت إلى إضفاء الشرعية على الاستجوابات التي قامت بها الجماعات المسلحة هو تزييد ووضع الكلام في غير موضعه ،ذلك أنه ولأن صدق النقد بتوجيهه إلى القانون رقم 38 لسنة 2012م حول بعض الإجراءات الخاصة بالفترة الانتقالية فأن هذا الامر كان يجب إبعاده عن الإجراءات التي تمت بمناسبة تحقيقات القضية رقم 630 لسنة 2012م للأسباب التي ساقتها النيابة العامة في موضع سابق ونكرر أن هذا القانون لم يكن أساسا لأي دليل حصلته النيابة العامة من واقع الإجراءات التي اتخذتها عند تحقيق الوقائع.

Libya Country

دولة ليبيا

ATTORNEY'S GENERAL OFFICE

النائب العام

مكتب النائب العام

التاريخ : / / هـ

الموافق : / / م

الإشاري : .....

- نظرا لان إجراءات التحقيق لم تكن مبنية على إجراءات باطلة أو مستندة على قانون ملغي أو تم نسخه أو حكم بعدم دستوريته فأنه لا مجال للحديث عن بطلان الإجراءات ،مع الحفاظ والتأكيد على حق المتهمين في مناقشة الدليل القائم قبلهم.

- **رفض المحكمة لما أبداه الدفاع من أن بعض الاعترافات والشهادات تم انتزاعها تحت التعذيب. ولم تأمر المحكمة بإجراء تحقيق في هذا الشأن.**

أن النيابة العامة هي هيئة قضائية وكل ما يتم إثباته بمدونات محاضرها له حجية الأعمال القضائية ومن تم فان كان هناك إقرار أو اعتراف قد أدلى به احد المتهمين امامها ، فهو صادر عن إرادة أمام سلطة قضائية مناط بها تحقيق الوقائع الجنائية وسماع أقوال أطرافها ،وأن كل ما ساقته النيابة العامة من أدلة كانت محصلة من تحقيقاتها والسؤال الذي يتطلب الإجابة عنه من أين لبعثة الأمم المتحدة هذا النظر.

- **لم يتم السماح لدفاع المتهمين بالوصول إلى هؤلاء خلال فترة الاحتجاز والتحقيق الطويلة التي سبقت المحاكمة وعدم السماح للمحامين بالاجتماع مع موكليهم على انفراد وواجه المحامين العديد من العقبات في الوصول إلى ملف القضية علاوة على أن المحامين لم يستمروا مع موكليهم أغلب الأحيان وقد يكون هذا الامر راجع إلى ما واجهه محاموهم من تهديدات.**

في هذا الموضع نؤكد على أن الامر منذ اتصال النيابة العامة بالمتهمين على خلاف النظر المشار إليه بالتقرير ،ذلك أن النيابة العامة قد أثبتت كل الإجراءات المتعلقة بإرفاق عقود الوكالة لأجل الدفاع ومكنت كل من أراد الاطلاع على الأوراق من ذلك والقول بخلافه غير ذي بال.

ذلك أن هذا الأمر كان يجب أن ينظر إليه ويقيم من خلال المستندات والأوراق ذات الصلة لا أن يستند على معلومات يتطلب الامر بحثها للوقوف على صحتها .

- **تم المساس بحق بعض المتهمين في حضور جلسات المحاكمة ومن ضمنهم سيف الإسلام القذافي.**

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya

العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا

www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية

Libya Country

دولة ليبيا

ATTORNEY'S GENERAL OFFICE

مكتب النائب العام

التاريخ : / / هـ.
الموافق : / / م.
الإشاري : .....

لقد كانت بعثة الأمم المتحدة على اتصال دائم بالسلطات الليبية التنفيذية والتشريعية والقضائية بشأن ملف التحقيقات وهي على علم كامل بكافة الظروف والملابسات التي رافقت عملية المحاكمة الجنائية ومع ذلك غاب عنها في تقريرها التفرقة في هذا الشأن بين مرحلة التحقيق التي كان فيها كل المتهمين محبوسين بموجب قرارات النيابة العامة وتحت يدها وخضعت أوامر مد حبسهم للرقابة القضائية ومرحلة المحاكمة التي انتهت إلى الحكم في مواجهتهم غيابيا ولو بحث الأمر من خلال القواعد المنظمة للأحكام القضائية وحالات صدورها غيابيا لما أثار مقدم التقرير هذا الامر ولا اكتفى بالإشارة إلى أن الحكم الغيابي هو حكم تهديدي.

أما اتخاذ المكنات القانونية والصلاحيات المسندة إلى قضاء الحكم كشواهد على عدم انتظام وحسن سير العملية القضائية فهو أمر غير مقبول.

- **لم يقدم الادعاء أي شاهد من شهود الإثبات في المحكمة وحصر دعواه على ماورد بملف القضية من أدلة مكتوبة ولم يكن بإمكان المتهمين مناقشة شهود الإثبات سواء قبل المحاكمة أو خلالها.**

إن القول بان النيابة العامة لم تقدم أي شاهد من شهود الإثبات أمام المحكمة قول ينقصه الدقة وتعتوره الرؤية الكافية لأحكام قانون الإجراءات الجنائية الليبي ويتضح هذا الأمر من الآتي/

- النيابة العامة سلطة تحقيق وتحقيقها هذا ابتدائي ترمي من ورائه إلى استجلاء الحقيقة وهو عمل مكتوب ترفعه إلى المحكمة لتعزيز اتهامها لشخص بارتكاب واقعة معاقب عليها .
- أن المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية هي السلطة المختصة بالتحقيق النهائي للوقائع ،إضافة إلى سلطتها في تقدير التحقيق الابتدائي وليس للنيابة العامة استدعاء الشهود أو إدارة هذا التحقيق.

- إن القول بأن المتهمين لم يكن لهم مناقشة شهود الإثبات أمر يفتقد إلى الدقة ذلك إن كل المتهمين تمت مواجهتهم بالأدلة المتوافرة قبلهم ومن ذلك الأدلة القولية ليقدموا دفاعهم قبلها عند استجوابهم.

- **المحكمة انعقدت بمجمع الهضبة الذي يضم مؤسسة الإصلاح والتأهيل الهضبة وقد كان أغلبية المتهمين محتجزين خلال المحاكمة وتسيطر على مجمع الهضبة جماعة مسلحة قاتلت نظام القذافي مما أفرز بيئة ذات تأثير رادع للمتهمين وأسرهم ومحاميهم وقد سبق عرقلة هؤلاء مع الإعلام عند دخولهم.**

المحاكمة تمت بمقر انعقاد محكمة استئناف طرابلس ومن الطبيعي أن يكون المتهمين محتجزين لسبق صدور أوامر الحبس في مواجهتهم عقب انتهاء التحقيق وقد أمرت المحكمة باستمرار ذلك الوضع عند نظرها الدعوى، والاستناد على هذا الامر وافتراض أن هذا الواقع قد خلق بيئة رادعة للمتهمين ذات اثر عليهم وعلى من يتولى الدفاع عنهم هو افتراض غير سليم بل أن التقرير هو ما يفند ذلك حيث انه يناقش دفوع المتهمين والمحامين وما تعرضوا له فكيف كان لهذا الأمر أثرا على سير المحاكمة.

- **الاعتماد على تشريعات غير متسقة مع القانون الدولي والمعايير الدولية وعلى وجه الخصوص غياب نصوص قانونية محددة تهدف إلى منع استخدام الإفادات والاعترافات التي تم الحصول عليها تحت التعذيب وعدم اشتراط القانون حضور محامى خلال التحقيق في مرحلة ما قبل المحاكمة وتعد هذه العيوب الخطيرة سببا للقلق بالنظر إلى الحكم الصادر بالإعدام على تسعة متهمين والأمم المتحدة تناهض هذه العقوبة كمسالة مبدأ**

نعيد ما سلف وأن ذكر في صدر هذا الكتاب من قول أن النيابة العامة قد مارست عملها المنوط بها بموجب أحكام القوانين واللوائح المنظمة لهذا العمل وان قول معد التقرير بأن هناك غياب لنصوص تشريعات تمنع استخدام الاعترافات الصادرة تحت التعذيب هو قول غير دقيق ذلك أن الإلمام البسيط بأحكام القوانين الإجرائية والموضوعية يكفي لمعرفة أن الدليل المستخدم في المحاكمة يجب أن

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية

يكون قد حصل من إجراء مشروع وإلا لحقه البطلان فما بني على باطل فهو باطل و نحن نستغرب في هذا الصدد كيف يوجه التقرير هذا النقد مع افتراض أن بعثة الأمم المتحدة سبق لها وان اطلعت على أوراق القضية 630 لسنة 2012م وهي على معرفة بكل الإجراءات .

الملاحظات على شكلية أعداد التقرير ومضمونه /

1/ كان يجب على المراقبين الحصول على ملف القضية قبل بدء جلسات المرافعة أمام المحكمة لأن ذلك من شأنه تمكينهم من فهم أفضل للإجراءات كما يجب وفهم أعمق للتهم الموجهة للمتهمين والمام بالوقائع المسندة للمتهمين.

2/ عدم الالتزام بمبدأ عدم التدخل مما يشكل خرق كبير في عملية الرصد باعتباره مبدأ أساسي من مبادئ رصد المحاكمات، ذلك أنه على المراقبين أن يبرهنوا على احترامهم لاستقلال العملية القضائية .وتبعا لذلك، كان لا ينبغي أبدا لمراقبي المحاكمة التدخل أو محاولة التأثير على هذه المحاكمات بأي شكل من الأشكال باعتبار أن الخصومة القضائية لازالت قائمة.

3/كان يجب عند مراقبة المحاكمة وأعداد مسودة التقرير من قبل موظفي قسم حقوق الإنسان ببعثة الأمم المتحدة التركيز على المسائل المتعلقة بالاحترام الفعال للضمانات القضائية المتأصلة في المحاكمة العادلة وليس على مضمون أو جوهر القضية موضوع الرصد؛ ولذلك كان يجب أن يقتصر عمل فريق على تقييم التشريعات التي كانت أساسا لهذه المحاكمة وهل تتوافق مع المعايير الدولية بشأن تنفيذ الإجراءات القانونية عن طريق محكمة مختصة ومستقلة، ومحايدة؛بمعنى أنه ليس لمراقبي المحاكمات بصفة عامة دور في تقييم الأدلة والحجج التي يقدمها طرفا العملية القضائية محل الرصد وكان لزاما على من تولى عملية الرصد وفقا لهذا النظر عدم الابتعاد عن بحث مشروعية الدليل وقانونية الدليل فقط دون الانسياق وراء تقييم الدليل.

Libya Country

دولة ليبيا

ATTORNEY'S GENERAL OFFICE

النائب العام

مكتب النائب العام

التاريخ : / / هـ.

الموافق : / / م.

الإشاري : .....

4/ لم يحدد من أعد مسودة التقرير الطبيعة القانونية للمعايير المستخدمة في تقييم المحاكمة فأحيانا يكون الأساس أحكام القانون الوطني وأخرى يكون الأساس هو الالتزامات الدولية بمعايير المحاكمة العادلة؛ ولم يشار في مواضع عدة إلى الضمانات القضائية التي يحميها القانون الوطني بشكل أوسع وفعال أكثر.

5/ انسياق من أعد مسودة التقرير إلى مناقشة معايير المحاكمة العادلة من حيث توفير الضمانات القضائية المقررة للمتهمين دون بيان واضح للضمانات المقررة لضحايا الجرائم بشكل كافي وموضوعي على الصعيد الوطني ووفقا للمعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

6/ خلت مسودة التقرير المعدة من قبل قسم حقوق الإنسان من الإشارة إلى مقابلات أجراها المراقبين مع ضحايا الأفعال المسندة للمتهمين بالقضية رقم 630 لسنة 2012 !!

7/ توقيت إبداء الملاحظات لا ينسجم مع المبادئ التوجيهية المستقرة ذات الصلة برصد ومراقبة محاكمات الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم على درجة من الخطورة؛ وهذا الأمر مرجعه أنه كان يفترض أن يكون موظفي القسم على اتصال مع النيابة العامة بليبيا أو مع السلطات الليبية الأخرى المعنية بإنفاذ القانون وكان من الممكن إبداء الملاحظات في وقت لازالت فيه النيابة العامة تستشعر المصداقية والموضوعية في الانتقادات والاستقلالية في الطرح.

8/ لم يبين معد مسودة التقرير بشكل جلي ما رأى أنه يشكل أتساق مع معايير المحاكمة العادلة وامتثال لها.

9/ من خلال الاطلاع على مسودة التقرير يلاحظ بأن الانتقادات في الغالب لم تبنى على مقابلات شخصية مع المتهمين قام بها من تولى مهام الرصد أو مبنية على ملاحظات مباشرة للمراقب وحتى عند الإحالة إلى مقابلات أخرى لم يرد بالمسودة ما يشير إلى اسم أو منصب من تمت مقابلته على خلاف ما توجبه المبادئ المستقرة في كتابة تقارير رصد إجراءات المحاكمات.

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya

العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا

www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب: Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة. Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية.

Libya Country

دولة ليبيا

ATTORNEY'S GENERAL OFFICE

النائب العام

مكتب النائب العام

التاريخ : / / هـ.

الموافق : / / م.

الإشاري : .....

10/ على الرغم من معرفة الهيئة التي أعدت مسودة التقرير ؛ ألا إن ذلك لا يغنى على أقل تقدير عند إعداد التقارير عن التعريف بشخص المراقب ومؤهله ،ومدى درايته بأحكام القوانين الوطنية النافذة بليبيا.

11/ هناك ربط غير واضح بين حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقالية بدولة ليبيا وبين رصد المحاكمة والإجراءات التي تمت في القضية رقم 630 لسنة 2012 وجعلها نموذج لما أرتكب من خروقات أبان أحداث النزاع المسلح وبعده وحمل الإجراءات التي تمت بمناسبتها وزر أفعال قام بها أشخاص غير معنيين بالعملية القضائية كانت أفعالهم ولازالت وستكون محلا للتحقيقات الجنائية وموضوع هام يعنى به من خلال أحكام العدالة الانتقالية؛ وهذا يقودنا إلى ما لم يرد بالتقرير وكان يجب أن يشتمل عليه بشكل وافي وهو الأمر المتعلق باختيار هذه المحاكمة ولماذا تم اختيارها وما الغرض من هذه المراقبة.

12 / لم تتضمن مسودة التقرير المعدة من قبل قسم حقوق الإنسان معلومات أساسية عن نظام القضاء الجنائي الليبي بشكل وافى سيما فيما يتعلق بالنصوص ذات الصلة بالضمانات المقررة للمتهمين وضحاياهم .

13/ لم تتضمن مسودة التقرير التعريف بالمحكمة وموقعها من النظام القضائي الليبي وولايتها القضائية بشكل يفي بالإجابة على ماورد لاحقا بالمسودة عن استقلالها واختصاصها.

14/ عند عرض الأساس القانوني للقضية بمسودة التقرير المعدة من قسم حقوق الإنسان لم تتضمن المسودة وصف دقيق لوقائع القضية رقم 630 لسنة 2012 والتهم الموجهة للمتهمين ،وتحديد المواد والمقتضيات المنطبقة من قانون العقوبات أو غيره من التشريعات الجنائية النافذة بالدولة الليبية ،وقد غاب عن المسودة إثبات الصيغة الدقيقة للمقتضيات المنطبقة من قانون العقوبات ووصف الأركان والعناصر الخاصة بالجرائم المسندة للمتهمين وإعطاء تفاصيل عن الجريمة على التفصيل الكامل بقرار الاتهام بتوضيح السلوك الذي تدفع النيابة العامة بأنه

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya

العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا

www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة. Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية.

يشكل جرما جنائيا مع وصف الإجراءات القانونية،في مرحلة التحقيق الابتدائي مع ا لإشارة إلى مواد قانون الإجراءات الجنائية وبذلك يمكن للمطلع على التقرير الوقوف على مدى الالتزام بالمعايير الدولية خلال مرحلتي التحقيق والمحاكمة ويمكن بذلك أيضا الوقوف على صحة النقد الموجه إلى طريقة أدراج الادعاء للمواد ووصفه للأفعال التي نسبت للمتهمين؛ ولعل أيضا ومن خلال وضع النص القانوني كاملا نذكر المتلقي ومن يطلع على التقرير بالمصدر التاريخي للنصوص القانونية المنطبقة ؛ والتي لازالت سارية في بلدان أخرى مثل ايطاليا.

15/ على الرغم من أن مسودة التقرير قد ورد بها ما يشير إلى أن النيابة العامة هي التي أجرت التحقيق الابتدائي إلا أن مسودة التقرير لم يرد بها التعريف بالنيابة العامة وبموضعها من التنظيم القضائي وطبيعة أعمالها واستقلالها وحجية قراراتها وصلتها بالإجراءات الجنائية المتخذة ورقابة المحاكم على أعمالها ؛ مما أنعكس على موضوعية كثير من الانتقادات الواردة بمسودة التقرير التي كان فيما سلف ما يفي بالإجابة عليها ومن ذلك الادعاء بالتعذيب عند الاستجواب !!!

16/ في ذات الصدد وفى إطار الانتقادات التي وجهت إلى عمل النيابة العامة وعطفا على ماورد بالبند السابق خلت مسودة التقرير من الإشارة إلى ما قام به ممثل النيابة العامة أمام المحاكمة من تقديم طلبات النيابة العامة تطبيقا لمبدأ شفوية المرافعات ومناقشة الشهود الذين تم سماع شهادتهم أمام المحكمة والرد على الدفوع المقدم من قبل الدفاع ؛ واكتفى معد المسودة ومن تولى الرصد بقوله أن النيابة العامة اكتفت بمذكرتها المقدمة إلى المحكمة ؛ وهذا الأمر غير منطقي لان مناقشة الدفاع أمام المحكمة بحضور المتهم هو طرح للدليل أمام المحكمة أخذا وردا وهذا الأمر جزء لا يتجزأ من المرافعات الشفوية ؛ الأمر الذي يقودنا إلى القول بأن من تولى الرصد إما أنه غير حاضر لجلسات المحاكمة أو أنه لم يطلع على محاضر جلسات المحاكمة.

17/ لما كان أمر تقييم امتثال المحاكمة للمعايير الوطنية والدولية للمحاكمة العادلة لا يتم إلا من خلال وصف الإطار القانوني الذي يشكل معيار التقييم

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya

العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا

www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب :Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة .Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية

لبيان ما إذا كانت المحاكمة محل الرصد تفي كليا أو جزئيا بمعايير المحاكمة العادلة كان يجب على المراقبين اتخاذ القوانين الوطنية الليبية والمعاهدات الدولية والإقليمية التي تعد ليبيا طرفا فيها أساسا للتقييم وأن يتم التقييم أيضا من خلال الاجتهادات القضائية والتراث القضائي الليبي وما أستقر عليه القضاة الطبيعيين في أحكامهم والمبادئ التي أستقرت في صدد الامتثال لمعايير المحاكمات العادلة سيما وأن هذه الأحكام ملزمة طبقا لإحكام القوانين ذات الصلة.

18/ من خلال الاطلاع على مسودة التقرير بعد رصد إجراءات المحاكمة في القضية رقم 630 لسنة 2012 والتزاما بما ورد بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة لم يفلح المراقبين فيما تم سوقه لأنه قدأسس على افتراضات ومعلومات غير دقيقة في إقناع من يطلع على مسودة التقرير بأنه لم يكن هناك استقلال للمحكمة على المستويين المؤسسي والشخصي أو أن حياد المحكمة غاب على المستويين الشخصي والموضوعي أو انتفاء الاختصاص القضائي للمحكمة أو عدم مراعاة مبدأ أصل البراءة و مراعاة مبدأ شرعية الجرائم وعدم رجعية القانون الجنائي وتطبيق القانون الجنائي الأصلح للمتهم أو أن هيئة الادعاء لم تراعى أداء واجبها بنزاهة وبطريقة تحترم كرامة وحقوق الإنسان وكذلك الإجراءات القانونية أو أن الأدلة التي ساقتها النيابة العامة كان الحصول عليها بصورة غير مشروعة أو حصلت باستخدام وسائل أو أعمال محظورة كالتعدي على سلامة الجسد وعدم مراعاة الحقوق والضمانات القضائية للمتهمين أو الحق في الحصول دون تأخير على معلومات تتعلق بطبيعة وأسباب التهم الموجهة إليه والحق في محاكمة علنية والحق في الدفاع والحق في تقديم الأدلة على البراءة وبحث واستجواب الشهود والحق في المحاكمة دون تأخير لا مبرر له والحق في الطعن في الأحكام و مراعاة الحق وتوفير الضمانات القضائية لضحايا الجريمة.

19/ لم يرد بمسودة التقرير معلومات وافية عن كل متهم بشكل يبين وظيفته وتاريخه الوظيفي وسجله الجنائي والتهم المسندة إليه شخصيا دون إجمال .

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya

العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا

www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية

Libya Country
دولة ليبيا
ATTORNEY'S GENERAL OFFICE
مكتب النائب العام
التاريخ : / / هـ
الموافق : / / م
الإشاري : .....

20/ لم يرد بالتقرير معلومات وافية عن ضحايا الجرائم المسندة للمتهمين ومدى انتهاك هذه الجرائم التي وقعت لحقوق الإنسان وهذا الأمر مرجعه أن المسودة اتجهت إلى بيان الجرائم المجرمة والمؤثمة تأسيسا على فكرة الخطر ولم تتطرق إلى الجرائم المجرمة ذات السلوك والنتيجة ومن ذلك عدم إيراد أسماء الضحايا الذين وقعوا خلال أحداث الثورة أو من طال الاعتداء سلامة أموالهم وأجسادهم ومن ذلك جرائم القتل المسندة إلى بعض المتهمين وجرائم التعدي والعدوان على المال العام وتسخيره في غير الوجه المخصص له .

21/ تطرق معدي التقرير إلى نقد النصوص القانونية المدرجة بقرار الاتهام بالقول انه لم يكن هناك سلوك محدد وهذا أمر يخالف المستقر وينبئ عن عدم إلمام بالنصوص القانونية الواردة بالباب الأول من قانون العقوبات الليبي والحكمة من تأثيم الأفعال التي تقع تحت طائلتها وعدم إلمام بنظرية التأثيم من حيث درجة الخطر ودوره في التجريم وفقا لما ذهبت إليه مختلف المذاهب التي عنت بدور الخطر في الهام قاعدة التجريم . وعدم إدراك المقصود بمصطلح الغاية المنصوص عليه في النصوص المعاقب عليها بموجب إحكام المادتين 203 – 202 من قانون العقوبات

22/ لم يتم من خلال الاطلاع على مسودة التقرير رسم صورة واضحة عن الآثار التي ترتبت عن الجرائم المخلة بأمن الدولة الداخلي التي أسندت إلى المتهمين ومن ذلك على سبيل المثال تسليح المدنيين والعمل على نشر الأسلحة بين المواطنين وحثهم على الاقتتال !.

23/ التقرير وقع في خلط واضح بين سيادة القانون على المستوى الوطني و سيادة القانون على المستوى الدولي وأنه ولئن كان عدم الخلط أو الخلط بين المصطلحات لا يؤدي إلى تغيير جدري حول مسألة سيادة القانون إلا أن عدم الالتزام يترتب عليه آثار خطيرة .

24/ إن اختصاص محكمة الجنايات الدولية هو اختصاص تكميلي ذلك أن الأصل هو اختصاص القضاء الوطني ما لم يثبت عدم فاعليته وقد ذهبت المحكمة

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب :Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة .Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية .

الأولى في سابقة إلى أن القضاء الليبي مؤهل ولديه القدرة على التحقيق وإدارة المحاكمة ولم يصدر عن محكمة الجنايات الدولية ما يخالف هذا النظر بعد وبذلك من غير المنطقي أن تبنى بعض ملاحظات التقرير على الظنون والتخمين بفحوى القرارات الصادرة عن المحكمة مستقبلا والاستناد إلى هذا الأمر هو تحكم بعينه وبعد عن الموضوعية .

وأخيرا نخلص إلى الآتي/

أولا: لقد حملت مسودة التقرير العديد من المغالطات والوقائع التي لم يتم بحثها بدقة للإستثاق من صحتها وفقا لما توجبه أساسيات عمل فرق الرصد المعنية بتتبع انتهاكات حقوق الإنسان .

ثانيا: هناك خلط غير مبرر بين الإجراءات غير الشرعية والإجراءات التي اتخذتها السلطات القضائية وأدى هذا الأمر إلى تبلور فكرة أن السلطة القضائية قد انتهكت معايير المحاكمة العادلة في التقرير المعد وهو أمر بعيد عن الواقع.

ثالثا: لا يخفى من خلال الاطلاع على مسودة التقرير أن العبارات والسياق الذي وردت به الملاحظات الغير دقيقة جاء ليتعلق بسمعة القضاء الليبي والقائمين على سير عمله بافتراض وحدس نتائج عن تحليل معلومات واردة دون مراعاة المحافظة على سمعة القضاء وهو القيم على حقوق وحريات الإفراد بالمرتبة الأولى.

رابعا: أن التقرير يشف بشكل لا لبس فيه انه يقيم أداء القضاء ويحاكم حكم المحكمة وهو عمل بعيد عن اختصاص قسم الدعم.

خامسا: أن القول بأن القائمين على التحقيق والمحاكمة لم يتلقوا التدريب هو قول يجب عدم إراده لأنه يشكل مساسا بهيبة القضاء ،فتقديم المساعدة للمرفق من خلال تدريب العاملين به شئ والقول بعدم أهلية من تولى إدارة العملية القضائية يحط من هذه الهيبة بشكل غير مقبول.

وبذلك ننتهي إلى القول بأن التقرير والنتائج التي انتهى إليها معده أسست على معلومات غير دقيقة ومغلوطة ووقائع لم يتم بحثها وفى الغالب كان الانتقاد

Libya Country

دولة ليبيا

ATTORNEY'S GENERAL OFFICE

مكتب النائب العام

التاريخ : / / هـ

الموافق : / / م

الإشاري : .....

مرجعه على عدم إلمام معد التقرير بالقوانين النافذة الامر الذي دون حال الوصول إلى تقرير يعكس الواقع ويدعم مبدأ سيادة القانون.

نأمل فيما تقدم البيان والإيضاح

[redacted]

محام عام

[redacted]

ليبيا
مكتب النائب العام
5

2017 - 7 - 13

LBY-OTP-0053-0282

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya

العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا

www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية

Cour
Pénale
Internationale

International
Criminal
Court

Le Bureau du Procureur

Office of the Prosecutor

ICC Restricted

DRAFT Translation of Evidence

Original Document

ERN Range	LBY-OTP-0053-0259 to LBY-OTP-0053-0282
Source Language(s)	Arabic
Number of Pages	24

Translation

ERN Range	LBY-OTP-0053-0259 to LBY-OTP-0053-0282
Target Language(s)	English
Number of Pages	24

DRAFT

Libya Country

دولة ليبيا

ATTORNEY'S GENERAL OFFICE

مكتب النائب العام

Date:
Corresponding to:
Reference:

Mrs Fatou Bensouda

(The Prosecutor of the International Criminal Court)

At the outset, **we would like to extend** our gratitude and appreciation for your efforts in providing assistance and support to the judicial authorities in the Libyan State in favour of laying solid foundations to the principles of a state that stands for justice and the rule of law.

We refer to the letter of the Human Rights and Transitional Justice of the United Nations Support Mission in Libya [UNSMIL HRD] bearing Reference No. **UNSMIL/HRD/2016**-43 dated 20 September 2016 in which I note that UNSMIL and the High Commission for Human Rights intend to publish a report on a number of symbolic figures of the former regime in Case No. **630/2012**. We also refer to the latest update in relation to making observations on the draft report, as a contribution to serving justice in the Libyan State.

Further to the content of our Letter No. 2453-5-6 dated 19/4/2016 that included the response to the UNSMIL Letter No. 24/2016 dated 14 April 2016 concerning the request to respond to several queries raised in the said letter,

Thereupon,

Ahead of making any observations on the aforementioned draft report, we assure you, that the judicial process, in relation to criminal proceedings, is set forth, with the inclusion of all its phases, in the procedural provisions previously defined. In essence, it maintains the needed equilibrium between, on one hand, the protection of personal freedom and individual interest and, on the other, the protection of communal interest and the community's right to seek retribution from the culprit for his violation of the core principles which uphold its security and the foundations that maintain this security.

Given that the procedural provisions are most likely to be enforced by virtue of the safeguards provided to those against whom investigation and trial proceedings are being taken, the penalty for violating them should therefore be null whenever the measure taken affects the individual's fundamental rights.

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064: ص.ب Tel.+218 21 361 0004. هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463. هاتف المناوبة المسائية

The view built on what came above is that, as far as it is concerned, the General Prosecution sees it as a withdrawal from the obligation stipulated by these rules when exercising its mandate.

And given that the matter does not require a reminder of the obvious: that the judiciary, either at the investigation or trial phase, is concerned with enforcing the existing procedural and substantial rules, rather than their enactment or amendment, or has been faced with a previous alternative where the focus was on the enforcement scope and rescinding other rules.

The standards for a fair trial rest on solid grounds after several declarations have been made that accentuate the obligation to observe them. In that respect, many international agreements have been concluded that oppose the various forms of coercion and torture practised against the accused and prisoners. These agreements have formulated the need for making available the necessary safeguards, before and during trials, in order to prevent all forms of torture and acts that undermine human dignity. They have further reaffirmed the need for these safeguards to include domestic legislations and to strive to render them compatible with the international standards for a fair trial.

Thus, it is incumbent upon us to underline that trials' assessment by means of standard regulations pre-set to guarantee fair trials leads to an unreasonable outcome for the most part, as reviewing laws is one thing and assessing trials by means of defined criteria is another. This approach does not provide solid grounds for an accurate assessment and is built on the view that a sentence handed down by the judiciary is one that either breaches the law in force, one that has complied with the existing law or one that is the subject of criticism given that it is seen as a faulted judgement for failing to observe the requirements of justice despite its law-abiding foundation.

Thereupon, the matter of assessing the trial and the procedures that preceded it should consistently be handled from an angle that addresses decisions made and pre-trial procedures and in terms of the extent to which the domestic laws in force have been observed at the time the action was taken or the decision made. The matter should conclude with recommendations being put forward on amending the laws in force, if a breach within them has been found to exist, in a manner that complies with the fundamental laws.

Under no circumstances do the international standards for fair trials diverge from the fundamental rules embodied in the fundamental law or the constitutionalised provisions.

Accordingly,

We wish to inform you that:

In the context of following up the monitoring of judicial proceedings in Case No. 630/2012, and upon our review of the draft report prepared by UNSMIL on the trial of the 37 accused, who were all leading figures of the former regime,

In relation to what was mentioned in the introduction to the report ready for publication by UNSMIL in collaboration with the High Commission for Human Rights,

And to the indication raised and built on the monitoring process performed by the UNSMIL Human Rights, Transitional Justice and Rule of Law Division, that the report monitors the trial that was held within the period extending from March 2014 to June 2015 in which 37 leading figures of the Gaddafi regime were tried and had formerly been accused of committing crimes during the uprising and the armed conflict of 2011, and that its monitoring of the trial rests on the obligations of the Libyan State under the International Human Rights Law and international norms and standards pertaining to the right to a fair trial.

In respect of what was mentioned by the author towards the end of his report, on the presence of many serious inconsistencies relating to a fair trial in the course of the trial process and during the trial per se, not to mention the failure to investigate grave allegations involving torture and other human rights-related concerns, thus undermining the prospects offered by the trial. According to the author of this report, these concerns have shed light on significant gaps within the penal system that ought to be resolved, particularly through an institutional legislative reform.

Given that the draft report has raised many questions in relation to which observations have been made here and there without a defined framework being put in place, and bearing in mind that the investigation phase is independent from the trial phase and that the latter has no weight on the enforcement of the sentence or appeals' proceedings vis-a-vis the rendered judgement. Each has its own fully-functional judicial mechanisms.

ADDRESS. Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية

DRAFT

Nevertheless, owing to the nature of the General Prosecution's functions and its assigned areas of responsibilities and considering that each phase is part of the litigation,

We saw it necessary to focus on what has been branded by the authors of the report as breaches or concerns relating to human rights, injustice done to the accused or deviations from observing the standards for fair trials.

In that respect and in the wake of making available to the General Prosecution of the Libyan State the draft report, we affirm that it contains many inaccuracies in relation to the path of investigations in Case No. 630/2012, as well as some other reported criticism based on fallacies and on information lacking any truth or any weight on the files of the aforementioned case.

The answer to the above question lies in the rules of judicial work. It is a written duty performed through the verification and assessment of the soundness of the proceedings in line with the legal considerations involved.

In contrast, the review of legislations in force is a different matter and their reform path, adopted not that recently, has been put in place using other methods and channels. Indeed, their review goes back to pre-2011.

This signifies that the assessment of judicial work through existing laws places those involved in this measure at fault and reflects a deviation on their behalf from justice. This suggestion is wrong and doubtful as it is clear that the matter has been twisted and appears to be in favour of prosecuting the Libyan judiciary and the ruling it has handed down. This is flagrant meddling and abuse directed at one of the authorities through claims about its lack of autonomy and subversion to parties outside the realm of judicial work. Nevertheless, we believe that this matter requires a response that may impact the criticism that stems out of insufficient knowledge of the facts of Case No. 630/2012, lack of information on the penal substantive and procedural rules in force in the Libyan State, observations on a monitoring process that took place ahead of initiating the investigation or information that was not

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية

sufficiently verified in a manner that guarantees that this input may be considered a basis for this report; **we wish to note the following**:

Upon reviewing the draft report, reference was made to Case No. **630/2012** and to the ruling handed down in the case, the trial proceedings and the view that this trial was the most notable in prosecuting symbolic figures of the former regime; this report addressed several distinct points we bring to your attention in what follows:

- **The officials' trial could have represented a historic opportunity to produce a public register containing all the violations perpetrated by the former regime and provide details on the involvement of the senior officials.**

Here, we reaffirm that the investigated facts which led to the filing of Case No. **630/2012** are accurate and their veracity has been established: Natural persons who controlled the decision-making process had committed them and the facts were soundly attributed to each of these persons who had been driven by differing motives and seeking varying ends.

Whereas judicial work is written work and the investigations based on which the case was brought to court rested on the violations committed during 2011, and since the investigation records of the General Prosecution had contained details of the facts, perpetrators and accomplices who were involved;

To say that the trial could have represented a historic opportunity to record the violations committed is looking at the matter very lightly. This argument is inacceptable and seems to have been seen from the perspective that the Libyan judiciary in the course or prior to the trial had deliberately refrained from recording the violations that occurred during 2011. Again, this is inacceptable and deals a blow to one of our authorities, to its integrity and to its commitment to protect public rights and freedoms.

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة .Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية

Perhaps a more careful review of the investigation records in Case No. **630/2012** drafted competent judicial officers, an understanding of the elements of the crimes with which the accused have been charged, the need to dwell on the elements shaping the crimes' material intent, and a review of the investigations conducted in hundreds of filed reports are sufficient to respond to this criticism.

- **The trial made noticeable progress in contrast to the mock tribunals held under the regime of Muammar Gaddafi**

At this point, we find ourselves compelled to respond simply on the grounds that this matter carries prejudice and infringes upon the values of the Libyan judiciary. This reflects ignorance as to the history of the Libyan judiciary and lack of knowledge in relation to the Libyan judicial system before and after 2011 as well as an unawareness of the mandate of the natural judge and of what has been assigned to the special courts.

The statement that the trial made noticeable progress in contrast to the mock tribunals held under the regime of Muammar Gaddafi limits the matter to the trial phase. The response to this statement and the comparison against mock tribunals is that it targets and undermines the power of this judicial authority and infringes upon it. To describe its proceedings as mock tribunals insults its integrity and autonomy. Furthermore, to evaluate it from this angle gives the facts the full potential to respond to this criticism, given that when making a statement such as the one above or willing to say so, the definition of public 'show' trials should have been taken into consideration. In such context, the court handing down the ruling would have already decided – ahead of the trial proceedings – on the crime perpetrated by the accused and the punishment he would be receiving. In that case, the actual function of the court becomes a formality, having the sole purpose of informing the public of the penalty, in a way that highlights the former's full compliance with the law.

Whereas the accused, in Case No. **630/2012** and as defined by the law, appeared before their natural judge, the competent authority at the time they commissioned the offence they have been charged with. This judge is a member of the judicial system and the following conditions have been met at the tribunal:

1) The jurisprudence of the tribunal was set forth in the law enacted since the fifties of the last century.
2) The tribunal's establishment and its defined mandate rest on abstract rules that were enacted prior to the commission of the offence.
3) It is a permanent tribunal

Thus, we have reason to question the fictitious character referred to by the author of the report, the source that made him generate this view, the evidence to substantiate it and how he managed to determine this character of the tribunal whose performance improved when the judicial decisions were issued at that stage.

- **UNSMIL voices its concern that the proceedings were at fault and failed to comply with the international standards for a fair trial, as follows:**

1) **There are allegations that the accused have been detained without arrest warrants and have been subjected to long-term incommunicado confinement.**

It is a known fact that claims and complaints are a right guaranteed to each and every individual. It is a right whose protection is a requirement that needs to be fulfilled by all competent authorities bringing laws into force. The investigation of such claims and complaints is one of the fundamental tasks that the said authorities have to perform during the exercise of their functions without assumptions as to their veracity or lack of. Nevertheless, this measure requires the recipient of the claim or complaint to carefully investigate the authenticity of the information that has been made available to him.

Under this light, it would have been more appropriate for UNSMIL to investigate the legality of the detention measures based on the files of Case **No. 630/2012**, before expressing its concern in the draft report ahead of its publication.

Whereas this did not take place, we wish to inform you and confirm, based on the relevant files, the following:

1. Under the provisions and laws relevant to its functions, the General Prosecution is a judicial authority and has the power to issue a warrant for preventive detention against the accused after his notification of the offence attributed to him.
2. All the accused, identified in the relevant documents, have been arrested by the General Prosecution and their detention orders were recorded in the files of Case **No. 630/2012.** The statement that several of the accused

ADDRESS. Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب. Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة. Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية.

Libya Country
دولة ليبيا
ATTORNEY'S GENERAL OFFICE
مكتب النائب العام
Date:
Corresponding to:
Reference:

have been arrested without the orders of the judicial authority is void of any truth and it is impossible for the judiciary, pursuant to the judicial rulings in force, to be associated with such claims.

3. The continued detention of the accused in Case **No. 630/2012** from the time the General Prosecution issued a warrant for their arrest to the time they were brought to stand trial - in the wake of the expiry of the detention term dictated by the Prosecution - came upon the orders of the competent tribunal as regards examining the request to prolong their detention within the legal timeframe.
4. A review of the records relevant to the extended detention of the accused is a sufficient response to that allegation.
5. Incommunicado confinement is directly linked to the law regulating prison management and the right to communicate. Its imposition is subject to the conduct of the accused and its prolongation is rejected except for a specific period of time determined by the officer, legally authorised to do so. This question is also directly linked to the draft prison-related report. Nevertheless, away from the particulars of these rulings, we affirm that the files of Case **No. 630/2012** are void of any judicial decision made by the General Prosecution that subjects the accused to such treatment. The files do not contain any reference to evidence collected against any of the accused while he faced such condition and that this evidence has been used to bring action.
6. The indication that several accused were detained for long in Case **No. 630/2012** without being given the opportunity to communicate with the judicial authorities and to appeal against the legality of their detention, the detention of Saif al-Islam Gaddafi in the town of Zintan and denying him any contact with parties outside the walls of his detention centre, the arrest of six accused that had been former officers of the Libyan Intelligence - although UNSMIL had no contact with them whatsoever since they were allegedly under almost absolute confinement. UNSMIL observed a general pattern of torture being exercised at the venue where they were being detained and that they had no contact with the outside world. This matter is being addressed in a non-objective manner and implies an unjustified association that reflects a desire to stir up human right concerns and project them on the measures taken in connection with Case **No. 630/2012.**

ADDRESS. Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب. Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة. Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية.

The presentation and handling of issues in the said report and in the manner described above conveys to the reader the idea that the detention took place in connection with the aforementioned case and involved illegitimate detention or one that was subject to the assessment of the authorities. This runs counter to what actually took place: the General Prosecution initiated the investigations once the accused involved were arrested and ordered their pre-trial detention in compliance with the provisions of law after informing them of the charges pressed against them.

7. The investigations which were the basis for bringing the accused to stand trial in Case **No. 630/2012** were conducted by the General Prosecution in the presence of those mentioned in item [*six*], without resorting to investigations or inferences by any other authority.
8. The judicial safeguards and all their relevant provisions observed by the General Prosecution, in reference to which the authors of this report indicated that Law **38/2012**, on the procedures of the transitional phase, has had them withheld and restricted. This claim is groundless and contains falsities about the General Prosecution so as to undermine the latter's investigations, despite this claim's failure to provide any grounds to what it is propagating. The view is that the author of the draft report did not make any connection between the procedures observed and what has been stipulated in the aforementioned Law **38/2012**. Had he done so, he would have reached the conclusion that the General Prosecution neither resorted to this law nor to the inferences granted force of evidence by the said law as a basis for its investigations. He would have also found out that the Prosecution did not institute criminal proceedings and challenge the litigants before the court with any evidence stemming from these inferences which have been used by the party observing these procedures to advocate this claim.
9. The indication over the unconstitutionality of the said law and the propagation of this claim so as to slam any investigation procedure as unconstitutional do not constitute grounds for appeal or for stating that the procedures observed by the investigation authorities were faulty. Although these procedures did not resort to the said law, it is still safe to say

ADDRESS. Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064: ص.ب Tel.+218 21 361 0004. هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463. هاتف المناوبة المسائية

that the law remains in force insofar as no explicit text has been formulated to the effect that it has been annulled, reproduced or has been ruled unconstitutional. The conduct of the investigations took place while this law remains in force. To attribute the inadmissibility of appeals to the tribunal and to state that these appeals were not referred to the Constitutional Division is a matter that reflects lack of knowledge of the Supreme Court's law and of ways to challenge the constitutionality of laws. There is no room in this document to elaborate on this point; however, we underline the need for its review to verify the veracity of this argument and whether or not it is beneficial.

10. What came in the report on investigations and interrogations taking place at night and to which Accused Muhammad al-Zawi was subjected and claims that this situation raised the fears of his defence counsel, was responded to by the court with the following statement: (The Prosecution has the absolute power to determine the time and venue of the interrogation and the argument that this right had implications on the procedures taken in the case does not stand given that the Supreme Court in Libya had established that the investigator has the authority to select the appropriate date and time within the boundaries of the laws and regulations). Perhaps a thorough review of the casefile would reveal that the procedures taken did follow the above course, particularly that the said and other accused placed a request for their interrogation to be held at night time for a reason that had to be respected by the General Prosecution and, indeed, should have been initiated by the latter without being asked given that the accused were fasting during the month of Ramadan.

2) They were placed in unofficial detention centres and were subjected to torture and ill-treatment

The powers of the General Prosecution in relation to the incarceration of the accused dictate their admission to state facilities. It is a requirement of the legal provisions relevant to the mandate of the General Prosecution. To insist that the incarceration of the accused took place in illegitimate facilities is a rebuttable argument and has no legal basis as demonstrated below:

- In the carrying out of its duties, the General Prosecution ordered the incarceration of the accused in Case **No. 630/2012** at a Judicial Police facility under the control of the Ministry of Justice. The detention order's documents in this case can be verified as they clearly state that the Prosecution had ordered their incarceration at **Al-Hadaba Reform and Rehabilitation as well as the Air Reform and Rehabilitation facilities**.

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064: ص.ب Tel.+218 21 361 0004. هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463. هاتف المناوبة المسائية

- Based on the above, it becomes clear that the author of the report has overlooked that the two aforementioned facilities had been established via decisions issued by the competent authority in compliance with the relevant law provisions. He was expected to have been aware of these rules when the issue as to conditions at Libyan prisons was raised between the monitoring teams and the competent Libyan authorities.
- Thereupon, it is safe to establish that the monitoring teams were aware that the two facilities were state-run during and after the incarceration of the accused. This may be deduced from the coordination that took place with the executive Libyan authorities and the authorisation the team was granted for its visit to the prisoners where they were being detained. This point renders the argument of the team unsustainable.
- The report mentioned that some of the accused in Case No. **630/2012** had defence representation over claims of torture, as raised by the two convicts 'Abdallah al-Senussi and Abu-Zayd Dorda. According to UNSMIL, no investigation was ordered despite the completion of the procedures and their referral to the General Prosecution. No investigation was conducted into claims of torture and the task of proving that there was torture lay in the hands of the accused, although it falls upon the State to establish that the accused's statements were made voluntarily. According to the author of the report, the lawyer of the Accused 'Abdallah al-Senussi affirmed that his client had placed his signature on a blank paper and was threatened in the event that he failed to confirm these confessions before the General Prosecution. Moreover, 'Abdallah al-Senussi had confirmed that he suffered assault during his interrogation over the facts of the case involving the Abu Salim Prison in **1996**. The above claim needs to be addressed from several angles:

First: With our full acknowledgement of the legal proceedings required in such cases, to have a complaint filed by the lawyer of the accused or the accused himself in which he reports to a judicial authority the facts on the acts of torture he was subjected to, should not be confused with a complaint that contains an acknowledgement, admission or the accused's description of the statement as being deposited as a result of coercion and torture.

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064: ص.بTel.+218 21 361 0004 .هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463. هاتف المناوبة المسائية

This does not discredit our full cognizance that torture and ill-treatment are serious matters that require proportionate consideration, pursuit of their perpetrators and identification of the circumstances in which these acts were committed. It is an obligation dictated by the laws and regulations in force. Nevertheless, even though this act constitutes an offence in both cases, the matter is not so in terms of its implications: in the first case, the statement on being subjected to torture is, in essence a complaint, whereas in the second case, the complaint was filed based on an argument that calls for substantial evidence to demonstrate that the act of torture is directly linked to the evidence. The following is being observed in **Case No. 630/2012**:

- Criminal proceedings were not instituted against the said accused founded on any confession made before evidence-gathering authorities and no evidence-gathering records were used as a basis for the investigations which were conducted by the General Prosecution.
- No reminder needs to be addressed to the author of the report, assuming that he has legal expertise according to what came in the introduction to this report, that the General Prosecution is a judicial authority.

3) Once the armed groups fighting the Gaddafi regime took control of Tripoli, several individuals, suspected of having affiliations with the said regime, including the aforementioned accused, were detained by the said groups in whose hands, subsequently, lay the power to enforce the law. What raises concerns is the availability of reports indicating that members of armed groups and others from outside the judicial system were the ones who conducted the preliminary investigations with the accused Case No. 630/2012 without any lawyers attending the proceedings. Despite this, the court dismissed concerns over the illegality of the arrest, detention and investigation proceedings.

In that respect, we underline that, while there were arrests by the armed groups, what surprises us is how a connection was made between these events and the proceedings that

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064: ص.بTel.+218 21 361 0004. هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463. هاتف المناوبة المسائية

were initiated in relation to the investigation of Case **No. 630/2012**. The following arguments should be held against this report:

- The General Prosecution is the authority that ordered the preventive detention of the accused by virtue of the provisions of the Code of Criminal Procedures. Accordingly, this statement is unfounded and the same applies to its alleged link with Case No. **630/2012**.
- The accused, subject of this casefile, were placed in prison upon judicial orders. The reasoning behind their continued imprisonment has been considered by the judges of the competent courts in compliance with the provisions of the Libyan Code of Criminal Procedures.
- The statement that an armed group and non-judicial parties outside the General Prosecution have questioned the accused in Case No. **630/2012** and that these interrogations raised fears is a rebuttable argument and casts doubt on the author of the report's knowledge of Case No. **630/2012**. What should be taken in consideration is that the interrogation process is part of the investigation's proceedings and no party other than the General Prosecution and the Investigating Judge has the authority to conduct it. The claim that the accused were subjected to interrogation by non-judicial parties is unfounded and has no weight on the files of the case which are void of any reference to the effect that interrogations were conducted by individuals not having as an area of responsibility the functions of the General Prosecution. The argument by the author of the report that the Libyan authorities sought to give legitimacy to the interrogations carried out by the armed groups is pure speculation and an attempt seeking ambiguity. For even though the criticism was right to associate it with Law No. **38/2012** relating to proceedings instituted during the transitional phase, this matter should have been kept at distance from the investigation proceedings of Case No. **630/2012** for the reasons exhausted by the General Prosecution in the text above. We repeat that the General Prosecution did not resort to this law as a basis for any evidence gathered from the procedures it conducted when investigating the facts.

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية

- Insofar as the investigation procedures were not founded on unlawful measures, or rested on a revoked, reproduced or unconstitutional law, there is then no room to talk about invalid procedures. This, however, does not negate the need to maintain and reiterate the accused's right to challenge the evidence brought against them.

– **The court's rejection of the defence's submissions in relation to torture being applied to obtain some of the admissions and testimonies and that the court failed to order an investigation on that matter.**

The General Prosecution is a judicial authority and all that has been established in its records has the force of res judicata. Accordingly, an acknowledgement or admission that has been provided before it by one of the accused constitutes a voluntary act before a judicial authority mandated to investigate criminal acts and hear the accounts of those involved. All the evidence collected by General Prosecution was obtained via its investigations. The question that imposes itself is: How did UNSMIL bring about this view?

– **The accused's lawyers were not allowed to communicate with their clients during the detention phase and the prolonged investigations that preceded the trial. The lawyers were not authorised to meet with their clients in private and faced many obstacles trying to access the casefile. In addition and in most cases, the lawyers discontinued their services and this may be due to the likelihood of having been subjected to threats.**

At this point, we affirm that the General Prosecution's communication with the accused dismisses what came in the report. The General Prosecution recorded all procedures relating to defence representation contracts and made them available to those wishing to review the documents. The argument to the contrary does not have any weight.

Thus, this question should have been examined and evaluated through the relevant documents and files and not resort to information that requires research to appraise its veracity.

– **The right of several accused, including Saif al-Islam Gaddafi's, to attend the trial's proceedings has been denied.**

ADDRESS. Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064: ص.ب Tel.+218 21 361 0004. هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463. هاتف المناوبة المسائية

UNSMIL was in continued contact with the Libyan executive, legislative and judicial authorities regarding the file of the investigations. It is fully aware of the circumstances which accompanied the criminal proceedings. Despite that, in its report, it failed to distinguish during that stage between the investigation process, in which all the accused were incarcerated upon the orders and under the control of the General Prosecution. The orders to prolong their detention were subject to judicial control as well as the trial phase in which the sentence against them was rendered in absentia. If the matter had been examined under the scope of the regulations governing judicial provisions and conditions that dictate their handing down in absentia, the author of the report would not have raised this question and would not have indicated that a ruling in absentia is one that is of a threatening nature.

Using to the legal mechanisms and the powers granted to the judges serving the sentence to demonstrate irregularities and the inadequate functioning of the judicial process is unacceptable.

- **The Prosecution failed to summon any of the witnesses against the accused before the court and restricted its proceedings to the written evidence contained in the casefile. The accused were not able to communicate with the witnesses against them before or during the trial proceedings.**

The argument that the General Prosecution did not summon any of the witnesses against the accused before the court is inaccurate and fails to reveal a sufficient understanding of the provisions the Libyan Code of Criminal Procedures. A clarification of this point is provided below:

- The General Prosecution is an authority of an investigative character. Its investigations are based on a preliminary process that seeks to establish the truth. It is a written function that it raises to the court with a view to consolidating the charges against an individual for committing a punishable offence.
- The court that examines the criminal proceedings is the authority qualified to conduct a final investigation of the facts. Furthermore, its authority encompasses the assessment of the preliminary investigations and the General Prosecution has no power to summon witnesses or administer this final investigation phase.

ADDRESS. Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية

- The statement that the accused were not able to communicate with the witnesses against them is inaccurate. All the accused were presented with the evidence made available to them, including verbal evidence, so that they could prepare their defence ahead of their interrogation.

– **The court convened at the Al-Hadabah Complex which comprises the Al-Hadabah Reform and Rehabilitation facility. Most of the accused were detained during the trial. Meanwhile, an armed group, that fought the Gaddafi regime, had control of the Al-Hadabah Complex. This setup imposed a constraining situation on the accused, their families and their lawyers who were frequently harassed by the media on their way into the complex.**

The trial was held at the premises of the Tripoli Appeals Court and it was only natural for the accused to be detained by virtue of the confinement orders that were previously issued against them at the conclusion of the investigations. The court ordered their continued imprisonment when examining the proceedings. To shed light on this matter and assume that these circumstances generated a constraining environment for the accused and affected them as well as those defending them is an unsound assumption. In reality, it is the same report that refutes this argument given that it covers the defence of the accused and their lawyers, along with what they had been subjected to. So how could this matter have had an impact on the trial proceedings?

– **Resorting to legislations inconsistent with the international law and norms, and particularly, the lack of a defined legal text that seeks to prevent the use of testimonies and confessions obtained under torture as well as the absence of the legal requirement for a defence representation to be present during the pre-trial investigation phase. These are grave errors which give reason for concerns, bearing in mind the death sentence against nine accused. The United Nations strongly opposes this penalty out of principle.**

We hereby reiterate what came previously in this letter to the effect that the General Prosecution exercised its mandated functions as stipulated by law provisions and the regulations governing these functions. The statement by the author of the report as to the lack of legislative texts which ban the use of confessions made under torture is inaccurate, considering that a little insight into the procedural and substantive law provisions is sufficient to know that the evidence used in the trial

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 :ص.ب Tel.+218 21 361 0004 ،هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463 ،هاتف المناوبة المسائية

must have resulted from a legitimate procedure or else would be invalid, for what is built on wrongdoing remains wrong. We are surprised, in that respect, as to why the report slammed these procedures, particularly with the assumption that UNSMIL had already reviewed the files of Case No. **630/2012** and is aware of all the procedures involved.

Notes on the format and content of the report/

1) The monitors should have obtained the casefile prior to the hearing proceedings before the case for a better and proper understanding thereof, for a thorough insight into the charges pressed against the accused and a greater awareness of the crimes the accused are being charged with.
2) The monitors failed to observe the principle of non-interference, one of the key trial-monitoring principles, thus resulting in a significant violation of the monitoring process, particularly that the monitors failed to demonstrate any respect for the independence of the judicial process. Accordingly, theyshould have consistently refrained from interfering or seeking to influence these trials in any way possible, considering that the judicial litigation is still standing.
3) When observing the trial and preparing the draft report, the staff of the UNSMIL Human Rights Division should have focused on issues pertinent to the effective observing of the judicial safeguards enshrined in the principles of a fair trial and not on the content or the essence of the case being monitored. Thus, the function of the team should have been restricted to assessing the legislations which were the basis for this trial and to what degree they were consistent with the international standards as to the implementation of legal proceedings via a competent, independent and impartial court. This means that, in general, observers to trial proceedings should not have a role to play in evaluating the evidence and the arguments presented by the two parties to the judicial process under observation. Consequently, those involved in the monitoring process were required to remain focused on investigating the legitimacy and legality of the evidence rather than conducting an assessment thereof.

DRAFT

ADDRESS. Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064: ص.بTel.+218 21 361 0004. هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463. هاتف المناوبة المسائية

4) The authors of the draft report failed to identify the legal nature of the criteria used in assessing the trial. In some instances, the grounds upon which they are resting their findings appear to be provisions of the national law and, in some others, their findings seem to be based on international obligations pertaining to the standards for a fair trial. In many sections of this report, there was no reference to the judicial guarantees safeguarded by the national law in a broader and more effective manner.
5) The authors of the draft report have been drawn to discussing the standards for a fair trial in terms of providing the identified judicial guarantees for the accused, without a clear elaboration on the guarantees identified for crime victims and failing to cover this aspect in a sufficient and objective manner at the national level and in compliance with the international standards for fair trials.
6) The draft report prepared by the UNSMIL Human Rights Division lacked any reference to the meetings that the monitors held with the victims of the acts ascribed to the accused in Case No. **630/2012.**
7) The timing for bringing forth these observations runs counter to the standing and relevant guiding principles for monitoring the trial proceedings of persons accused of commissioning crimes of grave dimensions. What should have been taken into consideration was the need for the said division's staff to communicate with the General Prosecution in Libya or the other Libyan authorities mandated to bring the law into force. It would have been possible to make these observations at a time when the General Prosecution was still establishing the credibility and objectivity of the criticism and the impartiality in bringing forward this question.
8) Upon a review of the draft report, it was noted that this criticism, in most cases, was not built on personal meetings with the accused held by the said monitors nor was it built on direct observations made by the monitors. Even when reference was made to other meetings, the draft report lacked any indication as to the name or function of the person interviewed in contradiction with the set principles of report-writing on the monitoring of trial proceedings.

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064: ص.ب Tel.+218 21 361 0004. هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463. هاتف المناوبة المسائية

10) Despite our knowledge of the UNSMIL division that has drafted the report; still, this does not substitute for the need, when preparing the report, to identify the name of the monitor, his qualifications or the extent of his acquaintance with the national legal provisions in force in Libya.

11) There is an unclear link between human rights' conditions, sovereignty of law, and transitional justice in the State of Libya and the process of monitoring the trial and proceedings that took place in connection with Case No. **630/2012**. It has been observed that the trial was used as a stereotype to demonstrate the violations at the time of the armed conflict and in its wake and to hold certain parties responsible for actions that were taken then and by individuals who were not judicially qualified and whose actions were, still are, and will continue to be the subject of criminal investigations and amount to an issue of a significant dimension that is being examined via the transitional justice's provisions. This leads to what has not been covered by the report and should have sufficiently been addressed: why has this particular trial been chosen and what is the objective behind this monitoring operation?
12) The draft report prepared by the UNSMIL Human Rights Division failed to include essential and sufficient information regarding the Libyan criminal justice system, particularly in relation to the texts pertinent to the specific safeguards provided to the accused and their victims.
13) The draft report failed to include an overview of the court, its place within the Libyan judicial system and its jurisdiction in a way that ensures a proper response to what came subsequently in the report on its impartiality and jurisdiction.
14) When presenting the legal grounds for the case, the draft report prepared by the UNSMIL Human Rights Division did not include a detailed description of the facts of Case No. **630/2012**, the charges brought against the accused, the actual articles and provisions stemming from the Penal Code or other penal legislations in force in the Libyan State. The draft report was void of an identification of the accurate formula for the applied requirements of the Penal Code, a description of the elements of the crimes against which the accused have been charged, a provision of the full details of the crime, the indictment brought against the accused, an elaboration on the conduct in question that the General Prosecution

ADDRESS. Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية

Prosecution has described as a criminal offence, an insight into the legal proceedings during the preliminary investigation's phase, and a reference to the articles of the Code of Criminal Procedures. This way, the report's reader can be made aware of the extent to which the commitment to international standards has been observed during the investigation and trial proceedings as well as verify the soundness of the criticism against the approach the Prosecution adopted vis-à-vis the inclusion of articles of the law and its description of the acts attributed to the accused. Again, through the submission of a comprehensive text, we may remind the report's recipient and reader of the historical basis for the applied legal texts which remain in force in other countries such as Italy.

15) Although the draft report has alluded to the preliminary investigation being conducted by the General Prosecution, still it has failed to provide an overview of the General Prosecution, its place within the judicial system, the nature of its functions, its impartiality, the weight of its decisions, its role in the observed penal procedures, and the courts' monitoring of its performance. This discrepancy has generated unconstructive and biased criticism throughout the draft report which could have been sufficiently quelled, including the claim on interrogations being held under torture, with the response provided above!!!
16) In that regard, in view of the criticism as to the performance of the General Prosecution and in conjunction with what was mentioned in the paragraph above, the draft report failed to indicate the action taken by the General Prosecution's representative before the court in terms of submitting the requests of the General Prosecution in compliance with the principle of hearings' transparency, witnesses' examination whose testimony has been heard before the court, and contesting the submissions of the defence team. The author of the draft report and those involved in the monitoring process deemed it sufficient to say that the General Prosecution confined itself to its submissions before the court. This argument lacks any legal grounds, given that the defence's examination before the court, and with the accused present, puts forward the evidence in the form of a back and forth exchange, again before the court. This is an inseparable part of the verbal proceedings and leads us to say that those involved in the monitoring process were: either absent from the trial hearings or failed to examine the minutes of the trial's hearings.
17) Whereas the issue of assessing the trial's compliance with domestic and international standards for a fair trial is not viable unless an overview is provided on the legal framework

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064: ص.ب Tel.+218 21 361 0004. هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463. هاتف المناوبة المسائية

that forms the assessment criteria for establishing whether the trial being monitored, fully or partially, meets the standards for a fair trial. Thus, the monitors should have resorted to Libyan domestic laws, international and regional treaties to which Libya is party as a basis for their assessment, which should have also been founded on domestic jurisprudence, the Libyan judicial heritage, the findings natural judges have established in their rulings, the principles that arose from complying with the standards for a fair trial, particularly that these provisions are binding within the law and the conditions laid down therein.

18) Our review of the draft report [*led to the following conclusions*]: In the wake of the monitoring process covering the trial proceedings in Case No. **630/2012** and the assumed observation of the international standards for a fair trial, the monitors, having founded their conclusions on speculations and inaccurate information, failed to persuade those who have perused the report that the court lacked independence, both at the institutional and personal levels, or that the court's impartiality, at the personal and objective levels, was questionable, suffered for want of jurisdiction, failed to observe the principle on the presumption of innocence or the one regarding offences and penalties being strictly defined by law, the non-retroactivity of the Penal Code, the enforcement of the criminal code most favourable to the accused. It did not provide a conclusive argument in respect of the prosecution's failure to exercise its functions in an impartial manner that respects the dignity and rights of the individual and the legal proceedings, that the evidence brought forth by the General Prosecution was obtained illegitimately or was obtained using banned instruments such as physical abuse and failed to observe the rights and judicial safeguards of the accused or the right to access, without delay, information on the nature of and grounds for the charges, the right to a public trial, to defend oneself, to submit evidence establishing innocence, to question witnesses, the right to stand trial without unjustified delay, to appeal against court decisions, to uphold the truth and to provide judicial safeguards to crime victims.
19) The draft report lacked sufficient information on each accused, failing to mention occupation, employment dates, criminal record, charges personally pressed against each accused rather than the charges against all those concerned.

ADDRESS. Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية

20) The draft report lacked sufficient information on the victims of the crimes attributed to the accused and the extent of these crimes' violation to human rights. The reason being that the draft report sought to provide details of the punishable offences and any act designated as such by law resting on the threat rationale and failed to address the punishable offences involving conduct and outcome, particularly the absence of the names of individuals who fell victims to the revolution's events or suffered material or physical implications as a result thereof. It also placed the emphasis on homicides attributed to some of the accused and offences involving misappropriation of public funds.
21) The authors of the report slammed the legal provisions included in the indictment, asserting that there was no specific conduct at issue. This violates what has been established and foretells a lack of awareness as to the legal texts figuring in the first chapter of the Libyan Code of Criminal Procedures and an oversight of the rationale behind penalising the acts that fall under these texts as well as an insufficient awareness of the criminality theory in terms of threat level and the role it plays within the boundaries of the said theory as advocated by the different approaches concerned with the role exercised by danger in inspiring the criminality theory. The report further demonstrates a lack of understanding of the term 'end' as described in the texts addressing penalisation as per the applied Articles 202-203 of the Code of Criminal Procedures.
22) During our review of the draft report, we observed that the latter failed to provide an accurate picture of the impact resulting from the crimes, attributed to the accused, which targeted the internal security of the State, including for instance, the armament of civilians and seeking to deploy arms amongst civilians and inciting them to engage in fighting!
23) It is clear that the report fell into the trap of mixing between the sovereignty of the law at the domestic level and its sovereignty at the international level. Although whether a mix-up occurred or not does not make a drastic difference to the question of law sovereignty, non-compliance could result in dire consequences.
24) The jurisdiction of the International Criminal Court [ICC] is complementary in nature whereas that of the national judiciary supersedes all others, unless proven ineffective.

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية

The ICC has previously maintained that the Libyan judiciary is qualified and able to conduct investigations and administer trials. So far, nothing to the contrary has been cited by the ICC. Thus, the observations included in the report are built on assumptions and speculations regarding the decisions to be made by the court in the future and the obstination perceived concerning this matter reflects an arbitrary and prejudiced approach.

Finally, the following conclusions have been reached:

First: The draft report contains many inaccuracies and arguments which have not been thoroughly researched so that their veracity could be established in line with the essential requirements expected of monitoring teams involved in detecting violations to human rights.

Second: There is an unjustified mix-up between illegitimate procedures and those taken by the judicial authorities. This discrepancy has given rise, in the draft report, to the idea that the judicial authority has breached the standards for a fair trial and that is far from the truth.

Third: Our review of the draft report clearly shows that the terms and context in which the inaccurate observations were made sought to target the reputation of the Libyan judiciary and those at the helm thereof through assumptions and intuitions in relation to the outcome of analysing incoming information while failing to observe upholding the reputation of the judiciary that rests above all on the rights and freedoms of individuals.

Fourth: The report unequivocally reflects that the focus is on evaluating the performance of the judiciary and trying the decisions of the court. This function extends beyond the Support Division's mandate.

Fifth: The argument that those conducting the investigation and trial lack training in these two areas should not be raised in the first place, considering that it is damaging to the reputation of the judiciary. To assist this institution through providing training to its staff is one thing and slamming those at the helm of the judicial system as incompetent is another; it certainly damages to an unacceptable extent the image of this authority.

Thereupon, we conclude by stating that the report and the outcome reached by its author were founded on inaccurate information and mistaken facts.

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064: ص.ب Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية

Libya Country
دولة ليبيا
ATTORNEY'S GENERAL OFFICE
مكتب النائب العام
Date:
Corresponding to:
Reference:

In all likelihood, the criticism seemed to have been based on the report author's lack of knowledge of the laws in force. This is the main impediment that rendered the report incapable of reflecting the truth and reinforcing the principle of the sovereignty of law.

We hope that what was raised above added clarity and transparency to the matter at issue,

[*Signature*]

Solicitor-General

[redacted]

At the Attorney General's Office

Libya
Attorney General's Office

[*Handwritten: 13 – 7 – 2017*]

DRAFT

ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@tago.ly - P.O.Box: 82064: ص.ب Tel.+218 21 361 0004، هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463، هاتف المناوبة المسائية